دور السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين

رجاء محمد رجا أحمد*

إسماعيل سلامة إسماعيل عريقات

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى نجاعة السياسات الحكومية وفعاليتها في مكافحة جريمة غسل الأموال، ومدى كفاية هذه السياسات المتبعة، وكذلك التعرف على مستوى التنسيق بين الجهات المختصة لمكافحة جريمة غسل الأموال، ورصد ماهية التحديات التي تواجه مكافحة جريمة غسل الأموال، مع تسليط الضوء على تجارب الدول الأخرى في مجال مكافحة هذه الجريمة، وتكمن أهمية الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس وهو إلى أي مدى تساهم السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دول فلسطين؟ وكما تبرز أهمية الدراسة من خطورة جريمة غسل الأموال إذ تشير التقديرات إلى أنها قد بلغت نسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. ولتحقيق الأهداف فقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب المسحي بإجراء 9 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في مجال مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى استخدام العينة الهادفة بتوزيع 54 استبانة على الموظفين في المؤسسات المختصة، علاوة على استخدام أسلوب تحليل المحتوى. وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج كان أبرزها: أن فعالية السياسات الحكومية تؤثر على مكافحة الجريمة بدرجة عالية بنسبة 78٪، وأن السياسات الحكومية المختصة في مكافحة الجريمة كافية بدرجة عالية وبنسبة 75٪ بالإضافة إلى أنه يوجد تنسيق بدرجة متوسطة وبنسبة 79.6٪ ما بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة جريمة غسل الأموال. في حين كانت أبرز التوصيات ضرورة الإسراع بنشر التقارير المتعلقة بجريمة غسل الأموال بكافة تفاصيلها.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية، جريمة غسل الأموال، دولة فلسطين.

* **دائرة الإدارة العامة، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بير زيت.**

تاريخ تقديم البحث: 2022/4/9م. تاريخ قبول البحث: 2022/7/4م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2024.

The Role of Government Policies in Combating the Crime of Money Laundering in the State of Palestine

Raja Muhammad Raja Ahmed *

Iiriqat@birzeit.edu

Ismail Salama Ismail Erekat

Abstract

This study aimed to identify the efficiency and the adequacy of government policies in combating money laundering crime to point out the level of coordination between the relevant authorities in combating the crime of money laundering, to monitor the challenges facing the fight against the crime of money laundering, and to highlight the experiences of other countries in combating this crime. The importance of the study lies in answering the main question: to what extent do government policies contribute to combating money laundering crime in the State of Palestine? The importance of the study also appears in the seriousness of the crime of money laundering; it is estimated that it has reached 6% of the Palestinian GDP. To achieve the goals of the study, it followed the descriptive analytical approach by running a survey that involved conducting 9 interviews with relevant and specialized persons in the field of combating money laundering. In addition to using the purposeful sampling technique by distributing 54 questionnaires to employees in the specialized institutions, in addition to using the content analysis method. The researchers reached several results, the most important of which were that the effectiveness of government policies affects the fight against the crime to a high degree, at a rate of 81 percent and that the government policies specialized in combating the crime are sufficient to a high degree, at a rate of 78 percent. In addition, there is coordination to a moderate degree, at a rate of 67.7%, between the relevant authorities in combating the crime of money laundering. The most prominent recommendations were the need to expedite the publication of reports related to the crime of money laundering in all its details.

Keywords: Governmental Policies, the Crime of Money Laundering, State of Palestine.

* Department of Public Administration, Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University.

Received: 9/4/2022. Accepted: 4/7/2022.

© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2024.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: المقدمة

لقد أصبحت جريمة غـــسل الأمـــوال أكثر تزايـداً عما كانت عليه سابقاً، واتسع نطاق خطورة هذه الجرائم على المستوى المحلي والدولي ويعود ذلك نتيجة للآثار المترتبة عليها سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية ومما جعلها أكثر خطورة هو تعدد أساليبها واســتحداثها خاصةً في ظل التطور التكنولوجي (Al-Hiyasat, 2009, p.2). وعليه أدرك المجتمع الدولي خطورة هذه الجريمة لذلك تواصلت الجهود الدولية المكثفة والمتعددة لمكافحة ظاهرة غســل الأمـــوال من خـــلال الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية بازل واتفاقية الأمـــم المتحدة واتفاقية فينا لعام 1988 (Al-Aajez, 2008, p.2).

أما على الصعيد المحلي فقد بذلت دولة فلســطين جهوداً ملحوظة ســـواء من خـــلال تبنيها لإجراءات وتشريعات خاصة بمكافحة جريمة غـــسل الأموال، وعلى الرغم من ذلك لا تـــزال هذه الإجراءات والتشريعات تواجه عقبات نتيجة خصوصية الوضع الفلســطيني ووجـــود الاحـــتلال الإســـرائيلي الذي يحـــول دون تطبيق تلك الإجـــراءات والتشـــريعات بشـــكل فعـــال(Aldamagh, & hosnis, 2021, p.8))

وظهر الاهتمام في مكافحة جريمة غسل الأموال لأول مرة في دولة فلسطين بتجريمها بموجب قرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال لعام 2007. وفي مساعي مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين، تم إصدار القرار بقانون رقم (20) لعام 2015 وتعديلاته المختص في مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لتعزيز فعالية مكافحتها بشكل أكبر. وتم إصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نهاية عام 2018 بداية عام 2019 والتي ركزت في محاورها على تحديد نقاط الضعف في البيئة التشريعية والتنظيمية والتشغيلية واتخذت في طياتها رسالة واضحة لتعزيز أسس النزاهة والشفافية في القطاعات المالية وغير المالية وبناء الاقتصاد الفلسطيني وحمايته من المخاطر (AMAN Transparency Palestine, 2021) كما وانضمت دولة فلسطين إلى الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام 2010 وصادقت على تعديل هذه الاتفاقية في عام 2011، ولتنفيذ الاتفاقية فقد عدلت دولة فلسطين تشريعاتها بما ينسجم معها وعليه أُنشئت بمقتضاه وحدة مستقلة كوحدة مركزية وطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تسمى وحدة المتابعة المالية (Ministry of Justice, 2020).

ثانياً: مشكلة الدراسة

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم التي تشكل جانبا خطيرا جداً على اقتصاديات الدول وأضرارا على لاستقرار المالي والنقدي، وتنعكس بشكل سلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتخلق سلوكيات ومظاهر غير مألوفة في المجتمع، حيث إن الدول تسعى إلى تظافر الجهود للقضاء على هذه الجريمة، وتظهر دولة فلسطين كباقي دول العالم، في السعي من خلال اتباع مجموعة من السياسات الحكومية لمنع جريمة غسل الأموال في ظل الاحتلال الإسرائيلي، نتيجة خطورة هذه الجريمة على الواقع الفلسطيني إذ يشكل حجم غسل الأموال في مناطق السلطة ما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي أي أن المبلغ السنوي قد يصل إلى 900 مليون دولار على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بلغ نهاية عام 2019 نحو 15 مليار دولار. كما أن قطاع العقارات وقطاع تجارة السيارات خاصة المستعملة منها هي القطاعات الأكثر تعرضاً لجرائم غسل الأموال في دولة فلسطين.

وتأسيساً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تساهم السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. معرفة ما هي السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال?
2. عرض مدى فعالية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال.
3. بيان مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال.
4. دراسة مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة جريمة غسل الأموال.
5. تحليل مدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال.
6. توضيح ما هي الحلول بناءً على تجارب الدول الأخرى في مكافحة جريمة غسل الأموال.
7. بيان ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين.

رابعاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من جانبين هما:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية للدراسة من خلال محاولتها توفير إطار نظري يدور حول معرفة دور السياسات الحكومية في مكافحة غسل الأموال من خلال المتغيرات المختلفة

المطروحة في الدراسة، وحيث إنه من المؤمل أن تكون الدراسة الحالية محاولة لإفادة الباحثين والدارسين لاحقاً بما تضيفه من أدبيات نظرية حول الموضوع، إذ يمكن أن تؤدي نتائج الدراسة وتوصياتها نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية جديدة ومستحدثة في هذا المجال الهام والحيوي.

الأهمية التطبيقية: تنبثق الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من اختيارها لمجتمع الدراسة الذي تم إجراء الدراسة عليه والمتمثل في الجهات المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال وموظفي تلك الجهات، وبالتالي قد تساعد هذه الدراسة الجهات المعنية والمختصة من معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وما تحتاجه من إصلاح في ضوء النتائج والتوصيات المقدمة، مما يؤدي ذلك بدوره بتوفير التغذية الراجعة لتلك الجهات، وزيادة التوعية بواقع السياسات الحكومية في الحد من جريمة غسل الأموال.

خامساً: أسئلة الدراسة

1. ما هي السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟
2. ما مدى فعالية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟
3. ما مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟
4. ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟
5. ما مدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟
6. ما هي الحلول بناءً على تجارب الدول الأخرى في مكافحة جريمة غسل الأموال؟
7. ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟

سادساً: فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الجنس
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الفئة العمرية.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

سابعاً: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الأكاديمي 2022/2021 حسب تقويم جامعة بيرزيت.

الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة على محافظة رام الله والبيرة.

الحدود البشرية: استهدفت الدراسة الجهات ذات العلاقة والاختصاص في موضوع مكافحة غسل الأموال وموظفي تلك الجهات.

الفصل الثاني: مراجعة الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (AMAN Transparency Palestine, 2021)، بعنوان واقع مكافحة غسل الأموال، تهدف الدراسة إلى الاطلاع على واقع جريمة غسل الأموال في فلسطين، مثل الجرائم الواقعة ضمنها، وحجمها والأدوات المستخدمة، والجهات المستغلة. وتهدف أيضاً إلى مراجعة استراتيجية مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال لا تزال دون خطة تنفيذية وهذا ما يحد من مكافحة جريمة غسل الأموال في القطاعات المستهدفة من قبل غاسلي الأموال كالعقارات والشركات المالية.

أما دراسة (sabih, 2021)، بعنوان توجيهات السياسة الجنائية المعاصرة في جرائم غسل الأموال، هدفت الدراسة إلى تعزيز المعرفة القانونية المتعلقة بجرائم غسل الأموال في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار التنفيذي خاصة أعضاء النيابة العامة في فلسطين ما زالوا بحاجة لمزيد من التعزيز والتدريب والتطوير في مجال التوعية والتدريب في أوساط المعنيين بشكل خاص بمكافحة غسل الأموال.

دراسة (Al-Kafarna, 2020) بعنوان معالجة قانونية لظاهرة غسيل الأموال في الحالة الفلسطينية، تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة في المعالجات القانونية الفلسطينية في التعامل مع هذه الظاهرة، إذ تقدم قراءة نقدية لمجمل القوانين الفلسطينية، ومدى قدرتها على معالجة هذه الظاهرة، وكيفية التعاطي القانوني معها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مواد في القانون يجب أن تتطور لتتلاءم مع التشريعات الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال خاصة في ظل الوضع الراهن في فلسطين.

بينما كانت دراسة (Atrash & Obaid, 2019) بعنوان تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضافر الجهود لاتخاذ الإجراءات والتشريعات وإبرام الاتفاقيات الدولية لمكافحة جرائم غسل الأموال، وإعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية للتغلب على جريمة غسل الأموال وآثارها.

دراسة (Abu Mowais, 2019)، بعنوان جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجهود التي قامت بها الدول العربية في إطار سعيها لتعزيز التزامها والوفاء بالمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بعقد الدورات التدريبية وبناء القدرات بالتعاون مع الدول العربية، وعقد ورش عمل لاطلاع الدول العربية على آخر مستجدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دراسة (Natsheh, 2018)، بعنوان الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال، هدفت الدراسة إلى تحديد الوثائق الدولية لمكافحة جريمة غسل الأموال، والتعرف على مدى فعالية وتطابق القوانين الأردنية مع الاتفاقيات الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة غسل الأموال أصبحت تهدد

المجتمع الدولي فقد بذلت عدة جهود لمواجهتها على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية إلا أنها لم تستطع أن تضعها تحت السيطرة نظراً لوجود عدة إشكاليات تعترض الجهود الأمنية لمواجهتها.

دراسة (qishah. 2015)، بعنوان آليات مكافحة جريمة تبيض الأموال في التشريع الجزائري، هدفت الدراسة إلى معرفة الأليات الوقائية والكشفية لمواجهة جرائم غسل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى إجراءات مكافحة تبييض الأموال لحماية الاقتصاد الوطني، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تحديث القوانين والإجراءات المتبعة في مكافحة جرائم تبييض الأموال، وضرورة فرض رقابة مشددة وصارمة على الوسائل المصرفية الحديثة.

دراسة (Zinedine, 2014)، بعنوان دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وأسباب عمليات غسل الأموال، والكشف عن حجم انتشار هذه الجريمة ومعرفة أهم أسباب اللجوء إلى مثل هذه العمليات ومختلف الآثار الناجمة عنها، وتوصلت إلى أن هذه الجريمة لها آثار خطيرة على المجتمع ككل.

دراسة (Jabr, 2013)، بعنوان دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الحد من ظاهرة غسل الأموال في القطاع المصرفي الفلسطيني، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وعلى دور وحدة المتابعة المالية

وفي الحد من ظاهرة غسل الأموال وتوصلت الدراسة إلى أن إدراك القطاع المصرفي بأهمية الالتزام بالقوانين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية واللجنة الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال وما يترتب على المصرف من عقوبات في حالة عدم الالتزام وأن اتخاذ المصارف تدابير وقائية يقلل من عمليات غسل الأموال.

دراسة (Abu Dasser, 2012)، بعنوان جريمة تمويل عمليات غسل الأموال، هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة جريمة تمويل عمليات غسل الأموال، والتعرف على التشريعات الخاصة في مكافحة هذه الجريمة، وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة تمويل عمليات غسل الأموال سلوك مخالف للشريعة والأنظمة التي قررتها الدولة وحددت لها العقوبات المقدرة لمرتكبي هذه الجريمة.

دراسة (Alqadah,2010)، بعنوان مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور قانون مكافحة غسل الأموال ومدى فعاليته، بالإضافة إلى التعرف على مدى مسؤولية البنوك الأردنية في عمليات غسل الأموال. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد اتفاقيات

دولية تعالج كافة جوانب وأنواع عمليات غسل الأموال وأن الموجود يقتصر على عمليات غسل الأموال المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات إلا أن التعاون الدولي بين الدول لمكافحة غسل الأموال لم يكن بالمستوى المطلوب.

دراسة (Al-Hiyasat, 2009)، بعنوان معوقات مكافحة جريمة غسيل الأموال، هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التشريعية لمكافحة جريمة غسل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى عدم كفاية التشريعات الخاصة بمواجهة الجريمة وتباينها وإشكالية التكييف القانوني لنشاط غسل الأموال.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (Iriqat, &Bawab, 2021) دور الإجراءات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى مساهمة الإجراءات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى فعالية الإجراءات الحكومية لمكافحة جريمة غسل الأموال عالية، وبالرغم من ذلك ما زالت جهود مكافحة غسل الأموال في دولة فلسطين غير واضحة نتيجة لعدم وجود تقارير وإحصائيات حول واقع هذه الجريمة وحجم انتشارها في المجتمع. وجاء مستوى كفاية الإجراءات الحكومية لمكافحة جريمة غسل الأموال أيضاً بدرجة عالية، وأظهرت الدراسة أن أبرز التحديات التي تواجه الإجراءات المتبعة لمكافحة الجريمة هو في ضعف التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة جريمة غسل الأموال

دراسة (HM treasury & Home office, 2020)، بعنوان تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، هدفت الدراسة إلى تحديد وتقييم وفهم لمخاطر غسل الأموال ومكافحته، وتوصلت الدراسة إلى استمرار الأساليب الجديدة لجرائم غسل الأموال حيث يتكيف المجرمون مع القيود المتزايدة ويستغلون نقاط الضعف في مختلف القطاعات والتكنولوجيا الناشئة.

دراسة (Zapata, et all, 2014)، بعنوان منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان النزاهة المالية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوقاية منه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتبيان الاتفاقيات الدولية والتشريعات الخاصة بمكافحة ظاهرة غسل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يزال يتعين القيام بعمل مهم، لا سيما فيما يتعلق بالعميل المستحق لسياسات الاجتهاد وتعزيز القوانين القانونية الوطنية

دراسة (Chong & lópez-de-Silanes , 2007)، بعنوان غسل الأموال ولوائحه، هدفت الدراسة إلى عرض القوانين وآليات إنفاذها وتدابيرها والإجراءات المتخذة لمكافحة جريمة غسل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات ولوائح جريمة غسل الأموال صارمة خاصة في مجالات القانون وتحتاج إلى تخفيف عبء الإثبات وتحسين الشفافية والإفصاح.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

في ظل الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية في مجال البحث، اتضح أن الدراسة الحالية تتوافق مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الرئيس والهدف العام ألا وهو مكافحة غسل الأموال، حيث شخصت أغلب الدراسات السابقة واقع الإجراءات القانونية المتبعة محليا ودوليا للحد من هذه الظاهرة، وتبيان مدى خطورتها على المجتمع، كما واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدمها للمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق غرض الدراسة، وعند مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية نجد هذه الدراسة هي الأحدث من حيث الحقبة الزمنية، وقد تميزت هذه الدراسة في تنوع الأدوات المستخدمة (المقابلات، الاستبيان، وتحليل المحتوى) على عكس الدراسات السابقة التي اقتصرت على أداة واحدة، كما تميزت هذه الدراسة في الأخذ بوجهات نظر مختلفة في مجتمع الدراسة لتشمل مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات العامة، والمؤسسات الوزارية، علاوة على أن الدراسة الحالية تقدم إطاراً فكرياً وتطبيقياً خاصاً من المؤمل أن ينعكس على المجتمع بصوره جميلة إذ تم الأخذ بالتوصيات المطروحة، وأن يكون منطلقاً لدراسات مستقبلية أخرى.

الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة

احتلت قضية مكافحة غسل الأموال اهتماما دوليا في العصر الحالي، نتيجة الأضرار الجسيمة التي تسببها، حيث فرضت الزيادة في عمليات غسل الأموال على المستوى العالمي تحدياً يحتاج إلى تكاثف الجهود الدولية لمحاربة هذه الظاهرة التي تنتعش بوجودها عمليات الجريمة المنظمة، حيث تشير بعض التقارير الرسمية وغير الرسمية حول العالم إلى أن عمليات غسل الأموال قد وصلت إلى ما نسبته 2 إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بقيمة تتراوح ما بين800 مليار دولار وترليون دولار سنوياً، وأن ما يزيد عن 70% من العوائد غير الشرعية عالمياً يتم غسلها. وقد فرض حجم هذه الجرائم على كافة الدول أن تتكاثف جهودها في

مكافحة هذه الجريمة من خـــلال العديـــد مـــن الاتفاقيات ونظـــم الرقابـــة (Palestine Monetary Authority, 2018).

المتغير التابع: مفهوم جريمة غسل الأموال.

لا يوجد اتفاق عام بين الدول حول مفهوم غسل الأموال، الأمر الذي يزيد من صعوبة محاولات مكافحة هذه الجريمة خاصة على المستوى الدولي، وفيما يلي بعض التعريفات لهذه الجريمة.

عرف المشرع الفلسطيني غســـل الأمـــوال في المادة (1) من القرار بقانون رقم (20) على أنه كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأمـــوال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصـــلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصـــادر مشـــروعة (Council of Ministers, 2015)

وعرف النقد وفقا للسلطة الفلسطينية بأنه "مجموعة من العمليات التي تتم بهدف إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة من خلال نقل الأموال أو استبدالها بهدف إخفاء مصدرها، ويتضمن ذلك امتلاك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو توظيفها بأي طريقة للقيام بشراء أموال سواء كانت منقولة أو غير منقولة أو من أجل القيام بعمليات مالية (Shaheen, 2009).

أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال:

أولاً: اتفاقية فيينا 1988:

تعد اتفاقية فيينا 1988 من أهم الاتفاقيات الدولية في نطاق مكافحة عمليات غسيل الأموال، حيث تمثل أول وثيقة قانونية دولية تستند على تدابير وأحكام لمكافحة عمليات غسيل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع في المخدرات أو المواد الشبيهة. وقد احتوت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الدول التدابير اللازمة لتجريم الأفعال المتصلة بنشاط الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وذلك في إطار قانونها الداخلي، ودعت الدول الأعضاء إلى تبادل المعلومات وعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تحول دون استغلال المجرمين لما قد يوجد ثغرات في النظام القضائي لدولة ما (Al-Aajez, 2008).

ثانياً: إعلان/ توصيات بازل لعام 1988

في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1988، أقرت لجنة بازل المعنية بالأنظمة المصرفية وممارسات الإشراف، والمؤلفة من ممثلين للمصارف المركزية والسلطات الإشراقية على المصارف، ونشرت مبادئ فرض على المصارف مدونة طوعية لقواعد السلوك تتصل بغســـل الأموال (Earabia, 2008).

ثالثاً: مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال (FATF):

مجموعة العمل المالي تعد هيئة حكومية دولية تباشر مهمة دراسة التقنيات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد وتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب محليا ودوليا، واهتمت المجموعة، منذ تأسيسها بباريس سنة 1989، بجهودها على اعتماد وتنفيذ تدابير وإجراءات تستهدف مواجهة استغلال المجرمين للنظام المالي (Syrian Anti-Money Laundering & Terrorist Financing Authority, 2021).

آثار جريمة غسل الأموال على الاقتصاد:

ينتج عن عمليات غسيل الأموال، تراجع في استخدام رؤوس الأموال السليمة واستبدالها أموال غير قانونية بها، مما يفضي إلى تراجع التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على قيمة العملات المحلية إذا تم مقارنتها بالعملات الأجنبية. كذلك فإن تأثير سمعة الدولة بشكل سلبي سينتج عنه مخاطر تؤثر على تدفق الاستثمارات إلى هذه الدولة، وبالإضافة إلى الانعكاسات السلبية على تعامل المؤسسات المالية الخارجية مع المؤسسات المالية والمصرفية المحلية في تنفيذ العمليات المالية، مما يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي من جهة وقدرة الاقتصاد على تمويل احتياجات التنمية من جهة أخرى (Abu Mowais, 2021). ولجريمة غسل الأموال آثار سلبية متعددة على الاقتصادَين الوطني والدولي، فمن آثار هذه الجريمة ما يسبّب ضرراً مباشراً بمعدلات الدخل القومي، وعدالة توزيعه، والدفع بانهيار العملة الوطنية، وتعزيز البطالة، وعرقلة مشاريع التنمية الاقتصادية. ويرى الباحثون في الاقتصاد أن تأثير جريمة غسل الأموال في معدل الدخل القومي يتمثّل في أن «الأموال الهاربة إلى المصارف الأجنبية بالخارج استقطاعات من الدخل القومي للدولة التي تحققت فيها هذه الأموال؛ ذلك أن خروج الأموال غير المشروعة إلى خارج

البلاد، التي كوَّنها أصحابها على أرضها، يَحرِم هذه الدولة من العوائد الإيجابية التي يمكن الحصول عليها، لو تم تشغيل هذه الأموال داخل الدولة (Alhadaad, 2020).

المتغير المستقل الأول: السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين.

اتبعت دولة فلسطين العديد من السياسات وأصدرت القوانين لمكافحة جريمة غسل الأموال فقد جُرمت هذه الظاهرة لأول مرة في دولة فلسطين عام 2007، وثم تلاه إصدار القرار بقانون رقم 20 لعام 2015 والمختص في مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبناءً على هذا القانون تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الجريمتين والتي تختص في إصدار كافة السياسات المختصة في مكافحة هذه الجريمة على المستوى الوطني، وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، علاوة على إنشاء وحدة مختصة بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأطلق عليها وحدة المتابعة المالية (Majlis alwuzara, 2015) كما وانبثقت نهاية عام 2018 وبداية عام 2019 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال AMAN Transparency Palestine, (2021). ناهيك عن التعليمات الرقابية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لمكافحة جريمة غسل الأموال، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة من قبل المصارف والتي تتمثل في إلزام العاملين فيها بالمفاهيم المصرفية المختصة بمكافحة جريمة غسل الأموال (Darwish, 2014).

المتغير المستقل الثاني: فعالية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين.

نرى أن السعي لإظهار فعالية السياسات الحكومية الفلسطينية لمكافحة جريمة غسيل الأموال قد بدأت من خلال إصدار القرار بقانون رقم (20) لعام 2015 بشأن مكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يحتوي القرار بقانون على 50 مادة واضحة عن كل ما يتعلق بمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن هنا كانت بداية اهتمام المشرع الفلسطيني بجريمة غسيل الأموال، وقد تمثل هذا الاهتمام في إنشاء العديد من المؤسسات واللجان والوحدات المختصة بمكافحة جريمة غسيل الأموال (Alwuzara, 2015)

كما نرى أن فعالية الجهود الحثيثة المتبعة من سلطة النقد الفلسطينية قد حققت النتائج المرجوة من حيث تعزيز متانة واستقرار الجهاز المصرفي واستقراره المالي فعلى صعيد جهودها الفعالة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد قادت سلطة النقد من خلال وحدة المتابعة المالية الجهود الوطنية في التقييم الوطني لمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك تمهيداً لتقييم

فلسطين من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2020 مما نتج عنه اعتماد مجلس الوزراء الفلسطيني للاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Palestinian Monetary Authority, 2019).

بالإضافة إلى فعالية الإجراءات والتعليمات المتبعة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، حيث نرى هذه الفعالية من خلال إنشائها وتهيئتها لوسائل وأساليب فعالة تكون كفيلة بالتحقق من التزام المؤسسات المالية الخاضعة لراقبتها بالأنظمة والقواعد والقوانين الصادرة لمكافحة جريمة غسل الأموال (Palestinian center for the independence of the legal profession & Judiciary, p.28).

ومن كل ما سبق يتضح لنا مدى فعالية السياسات العامة الفلسطينية المتبعة من أجل مكافحة جريمة غسل الأموال. وذلك من خلال الجهود الحثيثة الصادرة عن هذه الجهات التي تم ذكرها والتي تسعى بكل الطرق من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والمصداقية في العمل المالي والارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني.

المتغير المستقل الثالث: كفاية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين.

يتبين اهتمام المشرع الفلسطيني بقضية غسل الأموال وذلك من خلال إصداره لعدد كافٍ من القوانين والإجراءات والتعليمات التي تنظم العمل لمكافحة جريمة غسل الأموال، فنرى أن الإطار القانوني الوطني الفلسطيني لمكافحة الفساد يتضمن عددا كافياً من القوانين بما فيها: قانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة غسل الأموال وقانون مكافحة الفساد. علماً بأن هذه القوانين تنطبق على كافة الأراضي الفلسطينية، وهذا بالإضافة إلى قانون العقوبات (United Nations Office on Drugs & Crime, 2015, p.43).

ويتضح هذا الجانب بوجود عدد من الجهات الرسمية التي تتولى المسؤولية عن عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال كل حسب دوره ومهامه المناطة به والقطاعات التي يشرف عليها (AMAN Transparency Palestine, 2021).

المتغير الوسيط: التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين.

يتضح بأن القانون قد حدد صلاحيات ومهام كلٍ من هيئة مكافحة الفساد ووحدة المتابعة المالية وديوان الرقابة المالية والإدارية الذي بدوره يستدعي ضرورة التكامل والتنسيق فيما بينهم من

أجل الوصول إلى الهدف العام، وذلك من خلال البحث عن الممارسات التي تم من خلالها إخفاء متحصلات جريمة غسل الأموال مما أدى إلى ممارسة الوحدة لعملها بشكل متناسق بالتعاون مع الجهات المختلفة بالإضافة إلى دور هيئة مكافحة الفساد المتمثل في إجراء تحقيقات حول قضايا غسل الأموال المرتبطة بجرائم الفساد، فضلاً عن دور ديوان الرقابة المالية والإدارية وذلك بإجـــراء التفتيش الإداري لمكافحة جريمة غسل الأموال ومما يلي يتضح أن هذه الجهود تســـتدعي تضـــافر جميع الجهات بالتعاون والتنسيق فيما بينها لإنجاح عملية مكافحة هذه الظاهرة (Palestinian center for the independence of the legal profession & Judiciary).

المتغير المعترض: رضا الموظفين حول السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين.

يعرف رضا الموظفين على أنه عبارة عن وضع أو حالة الشخص التي تعبر عن مدى قبوله بشكل عام لمجموعة عوامل وظيفية محيطة ببيئة العمل (Kahalah, 2020, p.13).

ونظراً إلى أن التزام المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بإجراءات وتعليمات شديدة بهدف مكافحة جريمة غسل الأموال أدى إلى تذمر وعدم رضا من قبل العملاء الذي أثر سلباً على حجم الودائع حيث تقلصت الودائع المصرفية الكلية. بالإضافة إلى أن هذه الإجراءات والتعليمات المتبعة تقف عائقاً أمام جذب رؤوس الأموال الذي بدوره أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني وكذلك على النشاط المصرفي، فضلاً عن أن هذه الإجراءات قد تم استغلالها بشكل سلبي وذلك من خلال استخدامها كأداة لفرض الحصار المالي على الشعب الفلسطيني من خلال فرض القيود على النشاط المصرفي الفلسطيني لتحقيق أهداف سياسية (Alrafati, 2007).

المتغير المعترض: تجارب الدول في مكافحة جريمة غسل الأموال.

هنالك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال مكافحة غسل الأموال، وفيما يلي استعراض لجزء من هذه التجارب:

- الولايات المتحدة الامريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي اهتمت في إصدار قوانين مختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال، وتمثل هذا الاهتمام في إصدار قانون سرية الحسابات عام 1970، حيث اقتصر تطبيق القانون على البنوك فقط وفي عام

1984 تم إجبار المصارف بضرورة طرح المعاملات المشتبه بها وعرضها على المحاكم المختصة، وفي عام 1986 تم إصدار قانون لمكافحة الجريمة الذي بدوره قام بتجريم عملية غسل الأموال المتأتية من الجرائم ذات الطابع المالي والتي تم تجريمها في التشريع الفيدرالي، وتلا ذلك عام 1992 إصدار قانون مكافحة غسل الأموال الذي تبنى توصيات مجموعة السبعة، وفي عام 1994 قام الرئيس الأمريكي بالمصادقة على قانون سرية الحسابات (Duykat, 2009, p.26).

- فرنسا: يوجد هنالك عدد من الالتزامات المنصوص عليها في توجيه الجهات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال في فرنسا والتي تم تطبيقها على أرض الواقع، والتي تتمثل بإنشاء سجل حسابات بنكية، علاوة على ضرورة الالتزام بشفافية عمل الصناديق الاستئمانية الموجود في فرنسا بالإضافة إلى فرض التزامات على التجار العاملين في قطاع الأعمال الفنية. وكذلك المشاركين في أنشطة تأجير العقارات وقطاع الأصول الرقمية، من أجل مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أما عن القانون الجديد فهو يعزز الإطار الوطني للعمل ضد التدفقات المالية غير المشروعة (AL-Adawi, 2021).
- سنغافورة: قامت دول سنغافورة بإصدار العديد من الإجراءات والتعليمات والقوانين بهدف مكافحة جريمة غسل الأموال وأهمها كان قيامها باستحداث أنظمة تكنولوجية متطورة لاكتشاف الحسابات الأكثر عرضة للاستغلال والتأكد من صدق العملاء وتحليل اتجاهات التحويلات (AL-Qabas, 2004).
- مصر: لقد قام المشرع المصري بفرض الرقابة على النظام المالي والعمليات المصرفية وعلى الجمعيات الأهلية وأعمال التبرعات والهبات، فيكون للنائب العام أو من يفوضه من المحاميين العامين أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على بيانات ومعلومات بالحسابات والودائع أو الأمانات أو الخزائن. ولم يجز المشرع المصري الكشف على شخصية صاحب الحساب أو الوديعة المرقمة إلا بإذن كتابي منه أو من أحد ورثته أو ممن أوصى لهم بهذه الأموال (Bojhfa, 2019, p.127).
- الكويت: قامت الكويت بتجريم غسيل الأموال فأصدرت في 10 مارس 2002، القانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال، وعاقب القانون مرتكب الجريمة

بالسجن مدة تصل إلى سبع سنوات وبغرامة مالية لا تقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة، ولا تزيد عن قيمة هذه الأموال، بالإضافة إلى المصادرة، وتشدد العقوبة إذا تمت الجريمة من خـــــلال مجموعة منظمة، أو إذا ارتكبهـــــا الجاني مســـــتغلاً سلطة وظيفته أو نفوذه، وأصـــــدر البنك المركزي الكويتي تعليمات بشـــــأن مكافحة غســـــيل الأمـــوال (Aldawriu, 2008, p.144)

لقد تم إلقاء الضوء على تجارب الدولية للاستفادة من خبراتها وتجاربها في مكافحة غسل الأموال، وعلى سبيل المثال تم الإشارة إلى التجربة السنغافورية نتيجة تشابه دولة سنغافورة في ظروف دولة فلسطين من ناحية أن البلدين لا يمتلكان موارد طبيعية والمورد الوحيد لهم هو العقول والمورد البشري، فيما تم التطرق إلى تجارب الدول الأخرى للاستفادة منها بما يتلاءم مع الطبيعة الفلسطينية.

المتغير الوسيط: التحديات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال.

تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال العديد من التحديات التي تحول دون إتمام هذه العمليات حيث تتمثل أهم هذه التحديات بضعف التعاون الدولي فقد لا يوجد تعاون، لعدم وجود قناعة بأهمية غسل الأموال، وعدم وجود قانون لتجريم غسل الأموال وذلك من خلال عدم تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى بطء ملاحقة المجرمين فعلى الرغم من وجود قوانين لتسليم المجرمين، واتفاقيات دولية ووجود قوانين لتنفيذ الأحكام الأجنبية إلا أنه يوجد بطء في التنسيق والتعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين. علاوة على عدم وجود نظام معلوماتي متطور وحديث حيث إن تطوير دور أجهزة الرقابة يتطلب توافر نظام يساعد على كشف المعلومات، وتحليلها للوصول إلى الهدف وهو مكافحة عمليات غسل الأموال، علاوة على الوسائل الجديدة لمكافحة جريمة غسل الأموال، وذلك في ظل ضعف البرامج التدريبية للعاملين وانعدام الخبرة بطرق كشف العمليات لدى العاملين في القطاع المالي بشكل عام، وإضافة إلى ضعف أجهزة الرقابة وعدم التزام المصارف بالمراقبة والتحقق من مصادر الأموال (Natsheh, 2018).

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية والإجراءات

مناهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج:

1-المنهج الوصفي التحليلي: من خلال اتباع الأسلوب الكيفي في إجراءات المقابلات مع ذوي الاختصاص، والأسلوب الكمي من خلال توزيع استبيان على موظفي تلك الجهات المختصة.

2-منهج تحليل النظم: من خلال دراسة النظام السياسي الفلسطيني، وكيفية تفاعل عناصر البيئة الداخلية والخارجية في النظام، وتأثيرها في عملياته من خلال مدخلات تشكل جريمة غسيل الأموال متغيرا مؤثرا فيه تدخل في التأثير في عناصر بيئة النظام، ومن خلال عمليات النظام يترتب عليها مخرجات من سياسات حكومية وتعليمات وقوانين وأنظمة لمكافحة هذه الجريمة في سياق تغذية راجعة يتم تقييم نتائجها في بيئة النظام الداخلية.

3-منهج البنائية الوظيفية: حيث إن النظام يقوم بمجموعة من الوظائف من بينها الوظيفة الأمنية والسياسية والاقتصادية، حيث يصدر النظام مجموعة من التشريعات (الوظيفة التشريعية) لتجريم غسيل الأموال، فقدرة النظام على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية من خلال القيام بوظائفه المختلفة لمواجهة المخاطر والتحديات، حيث تشكل جريمة غسيل الأموال متغيرا مهما في التأثير في النظام السياسي الفلسطيني، واختبار بيان قدرة الدولة على القيام بوظائفها في هذا السياق.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المحتوى في جمع البيانات واختبار الفرضيات لمعرفة دور السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال، فيقوم هذا المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتيها ونوعية العلاقة بين متغيراتها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب الكيفي لإجراء مقابلات مع الجهات المختصة والأسلوب الكمي لتوزيع الاستبيان على الموظفين في تلك الجهات، أما منهج تحليل المحتوى فقد تم استخدامه بهدف معرفة السياسات والقوانين والإجراءات المتبعة للحد من غسل الأموال في فلسطين، وتحليل واستعراض تجارب الدول في هذه المجال.

مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأحداث أو الأفراد أو المؤسسات التي يمكن أن يكونوا أعضاء في عينة الدراسة، وبناءً على ذلك وبعد التحري وإجراء دراسة معمقة نجد أن المؤسسات القادرة على الإجابة على أسئلة الدراسة الكيفية والتي لها علاقة بموضوع مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين تتمثل فيما يلي: سلطة النقد الفلسطينية، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد الوطني

وزارة المالية. ديوان الرقابة المالية والإدارية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أما فيما يتعلق بسؤال الدراسة الكمي ألا وهو رضا الموظفين فقد تكون المجتمع من كافة الموظفين في تلك الجهات التي تم ذكرها. وجدول (1) يبين مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة:

لاستكمال إجراءات الدراسة وبناء على عنوان الدراسة وفرضياتها فقد تم الاعتماد على العينة المسحية وهي التي يتم من خلالها استجواب جمع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وعليه تم إجراء 9 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في كل من المؤسسات التالية (سلطة النقد الفلسطينية، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، ديوان الرقابة المالية والإدارية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)، وتم الاستناد على العينة الحكمية/ الهادفة وهي التي تم من خلالها اختيار المشاركين فقط على أساس متطلبات البحث، وتم إبعاد العناصر التي لا تفي بالغرض عن العينة للإجابة على السؤال التالي ما مدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟ وعليه تم توزيع 54 استمارة على الموظفين العاملين في المؤسسات التي تم ذكرها.

أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات الدراسة فيما يلي: المقابلات، الاستمارات، وتحليل المحتوى.

وصف أدوات الدراسة:

المقابلة: تم صياغة برتوكول المقابلة الأولي بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة من أجل تحقيق الفهم الأولي للظاهرة، وعليه شملت هيكلية المقابلة على أربعة محاور رئيسية تتمثل في فعالية وكفاية السياسات الحكومية والتنسيق بين الجهات المختصة حيث تضمن كل محور من المحاور على سبع أسئلة مغلقة ومتنوعة لتغطية الموضوع من كافة جوانبه أما عن محور التحديات فقد كان سؤال مفتوحا.

الاستبيان: تم تطوير استبانة الدراسة بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وعليه اشتملت الاستبانة على صفحة الغلاف والبيانات

الديموغرافية وعلى عشر فقرات تهدف إلى قياس مدى رضا الموظفين عن السياسات الحكومية المتبعة لمكافحة جريمة غسل الأموال.

تحليل المحتوى: تم الرجوع إلى العديد من الدراسات والمقالات ومواقع الإنترنت وذلك من أجل التحليل والاستنتاج عن ماهية السياسات الحكومية الفلسطينية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال، وتجارب الدول في مكافحة هذه الجريمة.

جدول (1) يوضح الإطار التطبيقي للدراسة (المجتمع، العينة، الأداة المستخدمة)

سؤال الدراسة	المجتمع	العينة	الأداة المستخدمة
1. ما هي السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟	جميع القوانين والسياسات والإجراءات الحكومية الفلسطينية الخاصة في مكافحة غسل الأموال المنشورة على مواقع الإنترنت وفي الدراسات	جميع المجتمع	تحليل المحتوى
2. ما مدى فعالية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟	الجهات ذات علاقة في مجال الدراسة وتتمثل في: سلطة النقد الفلسطينية، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد الوطني وزارة المالية. ديوان الرقابة المالية والإدارية،	تم الاعتماد على العينة القصدية لإجراء 9 مقابلات مع كل من سلطة النقد الفلسطينية، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني،	مقابلات

سؤال الدراسة	المجتمع	العينة	الأداة المستخدمة
	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة.	ديوان الرقابة المالية والإدارية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة	
3. ما مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟	الجهات ذات علاقة في موضوع الدراسة والتي تم ذكرها في السؤال الثاني	مطابقة لعينة السؤال الثاني	مقابلات
4. ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟	الجهات ذات علاقة في موضوع الدراسة والتي تم ذكرها في السؤال الثاني	مطابقة لعينة السؤال الثاني	مقابلات
5. ما مدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟	جميع الموظفين في الجهات المختصة التي تم ذكرها	54 موظفا	استبانة
6. ما هي الحلول بناءً على تجارب الدول الأخرى في مكافحة جريمة غسل الأموال؟	جميع الدول التي لها تجارب ناجحة في مكافحة جريمة غسل أموال	عرض تجارب 5 دول الولايات المتحدة، فرنسا، مصر، الجزائر، سنغافورة.	تحليل محتوى
7. ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين؟	الجهات ذات علاقة في موضوع الدراسة والتي تم ذكرها في السؤال الثاني	مطابقة لعينة السؤال الثاني	مقابلات

الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما هي السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين؟

تم الاعتماد على أداة تحليل المحتوى للإجابة على هذا السؤال.

إن السياسات الحكومية المتبعة لمكافحة جريمة غسيل الأموال تتمثل فيما يلي:

- إصدار القرار بقانون رقم (20) لعام 2015 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.
- إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إنشاء وحدة المتابعة المالية لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جريمة غسيل الأموال.
- الإجراءات والتشريعات الرقابية الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية لمكافحة جريمة غسيل الأموال.
- الإجراءات المتبعة من قبل المصارف والتي تتمثل في إلزام العاملين فيها بالمفاهيم المصرفية الخاصة بمكافحة جريمة غسيل الأموال مثل مفاهيم: اعرف عميلك، اعرف متعاملي عميلك اعرف موظفك، اعرف البنك المراسل، الجهل المتعمد، الفرق بين العمليات العادية والعمليات المشكوك فيها، والتقارير المتبادلة والإبلاغ.

لقد تم اعتماد جدول تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة:

جدول (2) يبين تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة

النسبة	الدرجة
أقل من 50%	متدنية جداً
50% - 59%	متدنية
60% - 75%	متوسطة
76% - 89%	عالية
90% فأعلى	عالية جداً

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما مدى فعالية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين؟

الأداة: مقابلات مهيكلة

الرسم البياني رقم (1) يوضح مدى فعالية السياسات الحكومية في مكافحة الفساد

يتضح من الرسم البياني أعلاه وجهة نظر الهيئات والمؤسسات العامة والأفراد المتخصصين في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وانعكاساتها المختلفة، (ديوان الرقابة المالي والإداري، سلطة النقد، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال، هيئة مكافحة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، وزارة الاقتصاد، وزارة الداخلية، النيابة العامة) بأن فعالية السياسات الحكومية تؤثر على مكافحة جريمة غسل الأموال بدرجة عالية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 78%.

ويوضح الرسم البياني أعلاه حصول الفقرة "ساعد إعداد التقارير الدورية والسنوية من قبل المؤسسات المختصة في الحد من جريمة غسيل الأموال" على أدنى درجه وبنسبة 0.64% وذلك يعود إلى ما أشار إليه ديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة الاقتصاد وهيئة مكافحة الفساد بأن

متابعة هذا الشأن هو أمر ضروري فقد ساعدت هذه التقارير على الحد من جريمة غسل الأموال وأنه يتم إصدار تقارير دورية من المؤسسات المختصة في جريمة غسل الأموال. وأوضحت وحدة المتابعة المالية تقييمها المتوسط لهذه الفقرة بأنه ليست كل الجهات والمؤسسات المختصة تتمتع بفعالية كبيرة في هذا المجال كما هو في سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وغيرها، فهناك العديد من المؤسسات التي تحتاج إلى المزيد من التفعيل والاهتمام في جانب إعداد التقارير الدورية والسنوية، وأكد على ما سبق كل من هيئة سوق رأس المال بتقييمها المتوسط ومؤسسة أمان بتقييمها المتدني لهذه الفقرة بأن أثر هذه التقارير غير واضح على المجتمع، فهذه التقارير لا يتم نشرها على الملأ بالتالي لا يوجد هناك شيء واضح. بينما كان لسلطة النقد رأي مغاير عما تم ذكره حيث أشار إلى أنه يتم متابعة التقارير الرقابية التي يعدها مسؤولو الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمرفوعة إلى مجلس إدارة المؤسسة المالية أو إلى اللجنة الرقابية المنبثقة عنه وتقييم الإجراءات المتخذة من الإدارة التنفيذية في تصويب الملاحظات ووضع الضوابط والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر والحد منها بما يخدم تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجة أوجه القصور الناتجة عن التقييم الوطني لمخاطر الجريمة، والتقييم الذاتي المعد لدى المصارف وأية مخالفات أو ملاحظات يتم رصدها بما بخالف أحكام متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما الفقرة التي تنص على "ساعد التدريب المتواصل للمسؤولين والموظفين للتعرف على العمليات التي قد ترتبط في غسيل الأموال على الحد منه" حصلت على أعلى نسبة 0.84% ويعود ذلك إلى ما أشارت إليه وحدة التطوير والتخطيط في ديوان الرقابة المالية والإدارية بأن بناء القدرات للفريق المختص بقضايا غسل الأموال أمر مهم جداً فتطوير المهارات والخبرات يساعد على كشف عمليات التزوير والتمكن من وضع علامات استفهام على المناطق التي يتم فيها جريمة غسل الأموال. وقد عقبت على ذلك وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطة النقد بأنه يتم بموجب القانون وتعليمات اللجنة الوطنية وبناءً على تعليمات سلطة النقد وبهدف تعزيز الوعي لدى الموظفين واطلاعهم على متطلبات مكافحة جريمة غسل الأموال فيتم تدريب الموظفين على هذه المتطلبات سواء من خلال التدريب الداخلي أو الخارجي وتأهيلهم للحصول على المهارات المهنية والدورات التدريبية للازمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما ساهم في معرفة المتطلبات وتحديد المخاطر وأساليب وأنماط ومؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما

وأوضحت الشؤون القانونية في هيئة مكافحة الفساد على أنه كل الموظفين بالبنوك والضباط المعززين من وحدة المتابعة المالية يتلقون تدريبات دورية وهي من متطلبات الانضمام إلى الفاتف والمينا فاتف حيث يتم عمل تقييم دوري لمدى امتثال فلسطين للاتفاقيات الدولية والتوصيات الأربعين المتعلقة بمكافحة جريمة غسل الأموال. بينما كان لمؤسسة أمان رأي مغاير عما تم ذكره حيث أشارت إلى أن عمليات التدريب تتسم بالضعف الشديد، وتحتاج إلى متابعة قوية، وقد نفتقر إليها في كثير من الأحيان، كما وأن طبيعة البرامج التدريبية التي يتم عقدها لا نعلم هل هي تطبيقية أم نظرية، فمن يقوم بها هم أشخاص من خارج البلاد أي أجانب بالتالي هم لا يمتلكون أي خبرة أو معرفة عن البيئة الفلسطينية والوضع الفلسطيني القائم بشكل كبير، بالتالي فإن هذه البرامج التدريبية ليس لها أية قيمة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث: ما مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين؟

الأداة: مقابلات مهيكلة

الرسم البياني رقم (2) يوضح مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة الفساد

يتضح من الرسم البياني أعلاه وجهة نظر الهيئات والمؤسسات العامة والأفراد المتخصصين في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وانعكاساتها المختلفة، (ديوان الرقابة المالي والإداري، سلطة النقد، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال، هيئة مكافحة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، وزارة الاقتصاد، وزارة الداخلية، النيابة العامة) بأن كفاية السياسات الحكومية تؤثر على مكافحة جريمة غسل الأموال بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 75%.

وقد وضح الرسم البياني أعلاه حصول " إن الندوات والمؤتمرات المنعقدة بخصوص مكافحة جريمة غسيل الأموال تعد كافية" على أدنى درجة بنسبة 0.62%، كما يلاحظ وجود تفاوت كبير ما بين التقييمات، ويعود ذلك إلى ما أشار إليها مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد بأنها غير كافية وتحتاج إلى تعزيز وتدعيم بشكل كبير. وأوضحت سلطة النقد إلى أنه يتم عقد ندوات للقطاعات الخاضعة للرقابة بهدف اطلاعهم على نتائج المتطلبات ونتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الرغم من أن الفترة الحالية المرتبطة بجائحة كورونا حالت دون تنفيذ عدد كبير من الندوات والمؤتمرات المخطط لها سابقاً إلا أن سلطة النقد تقوم بعقد اجتماعات تشاورية مع إدارات المصارف ومجالس الإدارة بخصوص قضايا ومتطلبات مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأكدت هيئة مكافحة الفساد إلى أن عدد الندوات والمؤتمرات غير كافٍ إلى حد ما ويحتاج إلى تعزيز وتوضيح خاصة للجهات المختصة، فلا يوجد عدد كاف من الدورات والندوات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال. وقد قدمت مؤسسة أمان تقييماً متدنياً لهذه الفقرة حيث إنه يرى أن عدد الندوات والمؤتمرات يعتبر قليلا جداً وبرر ذلك نتيجةً لخصوصية موضوع غسل الأموال. ويلاحظ التفاوت الكبير بالتقييم وذلك بمنح كل من وحدة المتابعة المالية وهيئة سوق رأس المال تقيماً مرتفعاً بأن هناك عددا جيدا وكافيا من الندوات والمؤتمرات المنعقدة حول موضوع جريمة غسل الأموال.

ويبين الرسم البياني أعلاه حصول الفقرة " إن عدد المؤسسات المسؤولة عن مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين تعد كافية" على أعلى درجة وبنسبة 0.85% وذلك يعود إلى ما أشارت سلطة النقد على أن عدد المؤسسات يعتبر كافيا جداً، كما أن كافة المؤسسات المالية مطالبة بالالتزام بأحكام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا يوجد أي نوع من المؤسسات المالية معفى من الالتزام بمتطلبات مكافحة جريمة غسل الأموال. وقد أجمع المبحوثون على أن عدد المؤسسات

المسؤولة عن مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين تعد كافية وأن كل مؤسسة لديها اختصاصها وأساليبها وإجراءاتها المتبعة للحد من غسل الأموال.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع: ما مدى التنسيق ما بين الجهات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين؟

الأداة: مقابلات مهيكلة

الرسم البياني رقم (3) يوضح مدى التنسيق بين الجهات المختصة في مكافحة الفساد

يتضح من الرسم البياني أعلاه وجهة نظر الهيئات والمؤسسات العامة والأفراد المتخصصين في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وانعكاساتها المختلفة، (ديوان الرقابة المالي والإداري، سلطة النقد، وحدة المتابعة المالية، هيئة سوق رأس المال، هيئة مكافحة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، وزارة الاقتصاد، وزارة الداخلية، النيابة العامة) بأن التنسيق بين الجهات ذات العلاقة يؤثر على مكافحة جريمة غسل الأموال بدرجة عالية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 79.6%

يبين الرسم البياني أعلاه حصول الفقرة " يتم التنسيق مع جهات الرقابة في الدولة ومع الجهات المختصة في الدول الأجنبية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال" على أعلى درجه وبنسبة 0.87% وذلك يعود إلى ما أشارت إليه وحدة المتابعة المالية بأن هناك آليات تنسيق جديدة يتم اتباعها والتي

تختص وتتعلق بمكافحة جريمة غسل الأموال وهي لا تتم إلا من خلال مستوى سياساتي من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال ومستوى تشغيلي يتم بالتعاون بين جهات القانون وباقي السلطات المختصة والمشرفة على شأن غسل الأموال وبالتالي فإن هناك تنسيقا وتعاونا مشتركا فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسل الأموال. وقد أوضحت سلطة النقد إلى أن هناك مستوى عاليا جداً من التنسيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني والمستوى الدولي، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع البنوك المركزية والدول الأجنبية، بالإضافة إلى الانضمام إلى المجموعات الدولية ذات العلاقة بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعقبت هيئة مكافحة الفساد على أن هناك تنسيقا كبيرا وعاليا جداً كوننا نتبع إلى المينا فاتف والفاتف ومجموعة الإغموند المسؤولة عن متابعة حركة الأموال في الدول المختلفة، فهذا يبين التنسيق الكبير ما بين الجهات المختلفة على المستوى الوطني والدولي. وقد أجمع المبحوثون على أن هناك تنسيقا كبيرا ما بين الجهات المختلفة على المستوى المحلي والعالمي. ويلاحظ التفاوت الكبير في درجات التقييم هنا بمنح مؤسسة أمان تقييم متوسط لهذه الفقرة وقد برر ذلك بأن هناك بعضا من العقبات التي تحول دون التنسيق الجيد مع الدول المختلفة وعلى سبيل المثال: تبادل المعلومات، تحصيل المتحصلات من جريمة غسل الأموال ووجود الاحتلال الإسرائيلي بشكل أساسي، حيث إن الاحتلال يضع علينا العديد من القيود التي تحول دون القدرة على التحرك بحرية فلا يتم القيام بأي حركة إلا بعد موافقة الاحتلال عليها. بالإضافة إلى حاجتنا إلى عقد اتفاقيات ثنائية ومشاكل متعلقة بعدم الاعتراف في فلسطين كدولة مستقلة.

ويوضح الرسم البياني أعلاه أن الفقرة "يتم إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال" حصلت على أدنى درجه وبنسبة 0.71% وذلك نتيجة لما أشار إليه ديوان الرقابة المالية والإدارية بأن هناك تنسيقا داخل البلاد وتنسيق جيد نوعاً ما، لكنه يحتاج إلى المزيد من العمل والتدعيم فكما أن هذا التنسيق منظم ومدار بطريقة ذات حوكمة فهو بحاجة إلى عمل كبير من خلال سد الفجوة التي يعاني منها، بعقد اجتماعات دورية مع ذوي العلاقة والاختصاص وكذلك العمل على اطلاع الجهات المختصة بأي تطوير وتجديد قد يحدث. كما وأجمع المبحوثون على أن هناك العديد من الوسائل التي تسعى بدورها إلى تسهيل عمليات التنسيق مع كافة الجهات المختلفة التي لها علاقة بمكافحة جريمة غسل الأموال بدرجة عالية. وكان

لكل من مؤسسة أمان وهيئة مكافحة الفساد إجماع على أنه يوجد تنسيق لكنه ليس بالشكل المناسب والصحيح، نتيجة ذلك قد منح كل منهما هذه الفقرة تقييماً متوسطاً.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس: ما مدى رضا الموظفين عن السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين؟

جدول (3) يوضح مفتاح التصحيح

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف– بدرجة منخفضة جدا	1–1.80
مقبول– بدرجة منخفضة	1.81–2.61
جيد– بدرجة متوسطة	2.62–3.42
جيد جدا– بدرجة كبيرة	3.43–4.23
ممتاز – بدرجة كبيرة جداً	4.24–5

جدول (4) معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ
الدرجة الكلية	10	%77.5

يوضح جدول (4) اختبار ثبات الأداة من خلال حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا(Cronbach Alpha)، حيث إنه كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل، كانت الأداة تتمتع بثبات أكبر، بمعنى أنه سنحصل على نتائج متقاربة عند تطبيق الأداة أكثر من مرة في ظروف مماثلة. وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعامل هي 60% فأكثر. وحسب الجدول أدناه، بلغ معامل الثبات للأداة 77.5% وبالتالي يمكننا القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

من أجل الإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة باستخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لمجال رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال على النحو التالي:

جدول (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	ساعد تعيين موظفين على المستوى الإداري لمراقبة الامتثال للتعليمات على الحد من غسيل الأموال.	3.87	0.65	77.4	كبيرة
3	ساعد التدريب المتواصل للمسؤولين والموظفين على التعرف على العمليات التي قد ترتبط في غسيل الأموال على الحد منه.	3.83	0.80	76.7	كبيرة
10	إن آليات الرقابة المتبعة على الحسابات المصرفية والحسابات المماثلة الأخرى تعد كافية	3.46	0.86	69.3	كبيرة
2	ساعد اهتمام المؤسسات المالية بجميع المعلومات المعقدة والتي ليس لها هدف اقتصادي أو قانوني في مكافحة غسيل الأموال.	3.43	0.77	68.5	كبيرة
8	إن عدد المؤسسات المسؤولة عن مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين يعد كافيا.	3.41	0.94	68.1	متوسطة
5	إن التشريعات والقوانين الصادرة من الجهات المختصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال تعد كافية.	3.39	0.92	67.8	متوسطة
6	إن اللوائح والقوانين الخاصة بمكافحة جريمة غسيل الأموال تعد كافية.	3.33	0.91	66.7	متوسطة

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
9	يتم اتخاذ تدابير محددة وكافية للتعامل مع خطر غسل الأموال بصورة محددة.	3.31	0.77	66.3	متوسطة
1	ساعد إعداد التقارير الدورية والسنوية من قبل المؤسسات المختصة في الحد من جريمة غسيل الأموال.	3.30	0.94	65.9	متوسطة
7	إن الندوات والمؤتمرات المنعقدة بخصوص مكافحة جريمة غسيل الأموال تعد كافية.	2.76	0.82	55.2	متوسطة
مجال رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال		3.41	0.48	68.2	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (3) أن الفقرة التي تنص على (ساعد تعيين موظفين على المستوى الإداري لمراقبة الامتثال للتعليمات على الحد من غسيل الأموال) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (3.87)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (إن الندوات والمؤتمرات المنعقدة بخصوص مكافحة جريمة غسيل الأموال تعد كافية) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (2.76)، ومن ذلك يمكن تفسير مجال رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.41) وهو بدرجة متوسطة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة AMAN (Transparency Palestine, 2021) ودراسة (Iriqat, &Bawab, 2021).

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السادس: ما هي الحلول بناءً على تجارب الدول الأخرى في مكافحة جريمة غسل الأموال؟

الأداة المستخدمة: تحليل المحتوى

- إصدار دليل إرشادي حول مؤشرات الاشتباه بحالات غسل الأموال للمؤسسات المالية.
- إصدار تقارير دورية مرتبطة بجرائم غسل الأموال في الدول المختلفة والقيام بنشرها.
- القيام بعمليات ربط الكتروني بين الجهات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال من أجل الاستعلام عن الأشخاص المشتبه بهم.

- تطوير النظام الإلكتروني المختص بالإخطار عن العمليات التي يشتبه ارتباطها بغسل الأموال.
- استحداث أنظمة مالية مختصة بالتحليل المالي تتسم بالتجديد والتطور ومواكبة للأوضاع المتجددة.
- زيادة التنسيق بين الجهات المختصة وعقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول من أجل تسهيل الملاحقات القانونية للمجرمين وتسليمهم، وملاحقة الدخول غير المشروعة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة السابع: ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة غسل الأموال في فلسطين؟

الأداة المستخدمة: مقابلات غير مهيكلة

نرى أن أبرز التحديات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين كما أجمع عليها ذوو العلاقة والاختصاص تتمثل في وجود الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المناطق المدرجة تحت تصنيف C (وهي إحدى مناطق الضفة الغربية المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو، وتشكل حوالي 61% من أراضي الضفة)، وهروب غاسلي الأموال إلى هذه المناطق التابعة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي نتيجة ضمانهم بعدم امتلاك السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على إجراء الملاحقات القانونية لهم، لافتقارها السيطرة على المناطق التابعة للاحتلال الإسرائيلي والمصنفة بتصنيف C، بالتالي صعوبة الوصول إلى هؤلاء المجرمين وبقاء هذه المناطق ملاذاً آمناً لهم ولأموالهم غير النظيفة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (6) نتائج اختبار Independent Samples Test لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	22	3.5136	.48726	1.322	52	.192
أنثى	32	3.3375	.47705			

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples Test تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الفئة العمرية.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الفئة العمرية

متغير الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 29 سنة	18	3.4333	.54665
من 30–39 سنة	28	3.4286	.46496
من 40–49 سنة	3	3.3667	.60277
50 سنة فأكثر	5	3.2400	.39749
المجموع	54	3.4093	.48458

جدول (8) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الفئة العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.170	3	.057	.230	.875
داخل المجموعات	12.276	50	.246		
المجموع	12.445	53			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير الفئة العمرية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المؤهل العلمي

متغير المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم	3	3.2333	.51316
بكالوريوس	29	3.4276	.52229
دبلوم عالي	7	3.5000	.44721
ماجستير	15	3.3667	.45461
دكتوراة	–	–	–
المجموع	54	3.4093	.48458

جدول (10) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.187	3	.062	.255	.858
داخل المجموعات	12.258	50	.245		
المجموع	12.445	53			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

متغير عدد سنوات الخبرة:	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 4 سنوات	7	3.6714	.47859
من 5–9 سنوات	27	3.2815	.42970
من 10–14 سنة	13	3.5769	.49859
15 سنة فأكثر	7	3.3286	.57071
المجموع	54	3.4093	.48458

جدول (12) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.333	3	.444	1.999	.126
داخل المجموعات	11.112	50	.222		
المجموع	12.445	53			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

متغير المسمى الوظيفي:	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موظف	21	3.3429	.44785
رئيس قسم	20	3.3550	.53358
مدير	13	3.6000	.44721
المجموع	54	3.4093	.48458

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.624	2	.312	1.347	.269
داخل المجموعات	11.821	51	.232		
المجموع	12.445	53			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig أكبر من 0.05، وهي بذلك ليست دالة إحصائيا، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمدى رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. يتضح من خلال الدراسة أن هنالك اهتماما كبيرا من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسل الأموال وقد ظهر ذلك جلياً في وجود سياسات وتعليمات ولوائح قانونية صادرة من قبل الجهات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال.
2. ووضحت الدراسة أن فعالية السياسات الحكومية تؤثر على مكافحة جريمة غسل الأموال بدرجة عالية بنسبة 81%، وما يبرر هذه النتيجة هو وجود جهة مختصة لمكافحة جريمة غسل الأموال، ووجود تعليمات فاعلة تصدر من قبل الجهات المختصة والتي كان لها دور كبير في تعزيز مكافحة الجريمة، علاوة على وجود تشديد من قبل المؤسسات المالية فيما يتعلق بالحوالات وجمع المعلومات، بالإضافة إلى التدريب الدوري للموظفين ذوي العلاقة. وبالرغم من ذلك أظهرت الدراسة أن هنالك تقصيرا في مجال الإعلان عن التقارير الدورية والسنوية ذات العلاقة، وفضلاً عن ذلك وجود ضعف في النصوص القانونية الناظمة لجريمة غسل الأموال.

3. وبينت نتائج الدراسة وجود أثر للسياسات الحكومية المختصة في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال من ناحية الكافية فاتضح أن كفاية السياسات عالية وبنسبة 78%، ويمكن توضيح ذلك بأن هنالك عددا كافيا من المؤسسات المسؤولة عن مكافحة جريمة غسل الأموال بالإضافة إلى وجود عدد كافٍ من التعليمات الصادرة عن الجهات المختصة فضلاً عن وجود آليات رقابة تتسم بالقوة والصرامة بمجال مكافحة جريمة غسل الأموال. على الرغم من ذلك هناك نقص بعدد الندوات المتعلقة في مكافحة الجريمة.
4. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة للتنسيق فقد أوضحت النتائج أنه يوجد تنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة جريمة غسل الأموال بدرجة متوسطة وبنسبة 67.7% سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي، إلا أنه كان هناك وجهة نظر أخرى تشيد بضعف التنسيق نتيجة وجود عقبات تتمثل في صعوبة تبادل المعلومات وصعوبة تسليم المجرمين، كما ويشكل وجود الاحتلال الإسرائيلي عقبة أساسية تقف في وجه التنسيق. عدا عن ذلك فإن التنسيق لا يتم بالشكل المناسب والصحيح ويحتاج إلى المزيد من العمل والتدعيم.
5. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة رضا الموظفين حول السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال كانت متوسطة بنسبة 68.2%، ويعزى عدم رضا الموظفين العالي نتيجة وجود سياسات وتعليمات صارمة ومقيدة إلى حد ما فيما يتعلق بمسائل غسل الأموال. علاوة على أن هنالك جهودا حثيثة تمارس من قبل الدول المختلفة سواء كانت أجنبية أو عربية فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسل الأموال. سواء كان من خلال إصدار قوانين منظمة لمكافحة جريمة غسل الأموال وفرض عقوبات ملائمة لردع هذه الجريمة، عدا عن توفر رقابة دورية على المؤسسات المالية، وتم تعزيز هذه النتائج باستخدام تحليل التباين الأحادي، حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد فروقات لمدى رضا الموظفين في إجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).
6. وأظهرت النتائج أن أبرز الحلول بناء على تجارب الدول لمكافحة غسل الأموال تكمن في إصدار دليل إرشادي حول مؤشرات الاشتباه بحالات غسل الأموال للمؤسسات المالية، وإصدار تقارير دورية مرتبطة بجرائم غسل الأموال في الدول المختلفة والقيام بنشرها.
7. وإن أبرز التحديات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال في فلسطين كما أجمع عليها ذوو العلاقة والاختصاص تتمثل في وجود الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المناطق المدرجة تحت تصنيف C، وهروب غاسلي الأموال إلى هذه المناطق التابعة إلى سيطرة

الاحتلال الإسرائيلي نتيجة ضمانهم عدم امتلاك السلطة الوطنية الفلسطينية للقدرة على إجراء الملاحقات القانونية لهم، إضافة إلى ضعف خبرة وتأهيل موظفي المصارف للكشف عن جرائم غسل الأموال المستحدثة.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة العمل على تعزيز القوانين واللوائح الخاصة بجريمة غسل الأموال لتكون أكثر شمولاً بالقطاعات المختلفة التي تنتشر فيها جريمة غسل الأموال والمغيبة من القانون كقطاع العقارات وقطاع الأراضي وذلك من خلال إيجاد قوانين تشدد الرقابة على هذه القطاعات.
2. ضرورة نشر التقارير الدورية والسنوية المتعلقة بجريمة غسل الأموال بكافة تفاصيلها سواء من خلال حجم انتشار هذه الجريمة أو الإعلان عن المتحصلات منها بالإضافة إلى حالات الاشتباه السنوية والعقبات التي تواجه الجهات ذات العلاقة والاختصاص، وذلك من أجل الحد من هذه الجريمة وضمان التزام المؤسسات المختصة بالتعليمات المعلن عنها.
3. العمل على زيادة عدد الندوات والمؤتمرات المنعقدة بخصوص مكافحة جريمة غسل الأموال، وتدور حول زيادة الوعي المتعلق في الأثار السلبية الناتجة عن جريمة غسل الأموال على كافة القطاعات المختلقة خاصة الاقتصادية منها، وكذلك بيان أهمية محاربة الجريمة والحد منها.
4. ضرورة القيام بسد الفجوة التي يعاني منها التنسيق ما بين الجهات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال والعمل على تدعيم وسائل التنسيق الكفيلة بالحد من هذه الجريمة وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية مع ذوي العلاقة والاختصاص في موضوع جريمة غسل الأموال، واطلاع الجهات المختصة بحالات التطور والتجديد التي تطرأ على المسائل المتعلقة بغسل الأموال.
5. التخفيف من حدة السياسات والإجراءات المتبعة لمكافحة جريمة غسل الأموال، والتي تقف عائقاً أمام تحقيق مصالح ونشاطات المواطنين الاعتيادية، خصوصاً فيما يتعلق في مجال المصارف والحوالات، لتكون أكثر مراعاة للواقع الفلسطيني خاصة اتجاه الاشتباهات المتكررة بوجود عمليات غسل الأموال في أي من الحركات غير الاعتيادية والتي من الممكن أن تكون من مصادر مشروعة أي نتيجة بيع قطعة أرض أو ميراث أو غيره.

6. الاستفادة من تجارب الدول المختلفة سواء كانت في مكافحة جريمة غسل الأموال باتباع كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تساهم في التقليل والحد من الجريمة، كما قامت دولة سنغافورة على سبيل المثال باستحداث أنظمة تكنولوجية متطورة لاكتشاف الحسابات الأكثر عرضة للاستغلال والتأكد من صدق العملاء وتحليل اتجاهات التحويلات.

7. ضرورة عقد تدريبات دورية لموظفي المصارف فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال المستحدثة (كالقرصنة الإلكترونية) وتوسيع مداركهم حول هذه الجرائم، وذلك من خلال التدريب على تبني منهجيات جديدة لمكافحة جرائم غسل الأموال المستحدثة، والانفتاح على المؤسسات المالية في سبيل اكتساب الخبرة والتجربة في التصدي لمثل هذه الجرائم.

References:

Abu Dasser, A. (2012). *The crime of financing money laundering operations*. Master's Thesis, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Saudi Arabia.

Abu Mowais, gh. (2019). *Efforts of Arab countries in terms of combating money laundering and terrorist financing*. International Monetary Fund.

Al-Aajez, R. (2008). *The role of banks in controlling money laundering operations*. Master's Thesis, The Islamic University, Gaza.

Al-Adawi, M. (2021). *France is blockading "terrorist" funds and strengthening its approach to combating money laundering*. Available on site. (Date Retrieved: 4-12-2021). https://www.elwatannews.com/news/details/5719549

Aldamagh, Z. & hosnis, M. (2021). The extent to which Palestinian banks respond to anti-money laundering instructions. *Al-Manhal Economic Journal*, 4(1).

Aldawriu, M. (2009). *Money Laundering: Concept - Reasons - Foundations and Methods of Control* (International and Arab), Arab Organization for Administrative Development, Cairo.

Alhadaad, F. (2020). *Opinion of the negative effects of money laundering operations*, on the Internet. −12−2 ،2021https://www.alqabas.com/article-.

Al-Hiyasat, A. (2009). Obstacles to Combating Money Laundering Crime, Master Thesis, Middle East University, Jordan.

Al-Kafarna, H. (2020). *Legal treatment of the phenomenon of money laundering in the Palestinian case*. A policy paper, submitted to the Center for Civil Society Studies.

Al-Qabas. (2004). *Banks' strategy in combating money laundering depends on knowing the customer first and finally*. available on site, (Date Retrieved: 6/1/2021). ، https://alqabas.com./

Alqadah, A. (2010). *Jordanian banks' responsibility for money laundering*. Master's Thesis, Middle East University, Jordan..

Alrafati, E, (2007). *Anti-Money Laundering Operations and the Impact of Commitment to It on the Effectiveness of the Activities of Banks Operating in Palestine*, Master's Thesis, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza.

Alwuzara, (2015). Cabinet No. (17) for the year 2018 AD regarding the executive regulations regulating the powers and competencies of the Financial Follow-up Unit.

AMAN Transparency Palestine. (2021). A study on the reality of combating money laundering and implementing the national strategy to combat money laundering crime.

Atrash, A. & Obaid. (2019). The effects of money laundering crimes on Palestinian society from the point of view of Palestinian police officers in the West Bank. Al-Hikma *Journal for Social Studies*, 7(2).

Bojhfa, R. (2019). The Efforts of Arab Countries in Combating Money Laundering and Terrorist Financing: Algeria as a Model, *Journal of Human Rights and Public Freedoms*, 4(2).

Chong, A. & lópez-de-Silanes, F. (2007). *Money laundering and its regulation*. Inter-American development bank. New York.

Council of Ministers. (2015). Decree-Law No. (20) of 2015 regarding combating money laundering and terrorist financing. on the Internet. 2021−12−2. http://muqtafi.birzeit.edu/

Darwish, S. (2014). The crime of money laundering and ways to combat it through comparative law, Islamic jurisprudence and the Palestinian banking sector. *Palestine Technical College Journal for Research and Studies*, without volume (1).

Duykat, M. (2009). *The role of the supreme oversight bodies in limiting money laundering operations*. Financial and Administrative Supervision Bureau, Palestine.

Earabia, Z. (2006). Money laundering: its economic and social effects and combating it internationally and in the Arab world, *Journal of Strategic Studies*. 9(29).

HM Treasury. & Home office. (2020). National risk assessment of money laundering and terrorist financing 2020.

Iriqat, I. & Bawab, I. (2021). The role of government measures in combating money laundering crime in the state of Palestine. *Indian journal of economic and business*. 20 (4). 409- 427.

Jabr, S. (2013). The role of the National Committee to Combat Money Laundering Crime in the Palestinian Banking Sector. *Journal of Banking and Financial Research*, 3(2).

Kahalah, A. (2020). *Determinants of gender mainstreaming in government policies and programmes*. Bachelor's Degree Requirements, Birzeit University, Palestine.

Ministry of Justice. (2020). Dr. Shalaldeh participates in the 36th session of the Council of Arab Ministers of Justice. on the Internet. 31/6/2022. http://www.moj.pna.ps/

Natsheh, D. (2018). *International means of combating money laundering crim*e. Master's Thesis, Middle East University, Amman, Jordan.

Palestine Monetary Authority. (2018). Palestine Monetary Authority. on the Internet. 29/5/2022. https://www.pma.ps/

Palestinian center for the independence of the legal profession & Judiciary. Money laundering crime and ways to combat it in Palestine.

Palestinian Monetary Authority. (2019). Palestine Monetary Authority: We have maintained the stability and durability of the banking system and the development of its business, available on our website. (Date Retrieved: 4-12-2021). https://www.pma.ps/%D8%

Qishah, N. (2015). Mechanisms to combat money laundering in Algerian legislation. *Journal of Law and Political Science*. 4. 241- 258.

Sabih, A. (2021). *Contemporary criminal policy directives in money laundering crimes*. Al-Manara Journal for Legal and Administrative Studies. 159-176.

Shaheen, A. (2009). Banking strategies to combat money laundering and ways to develop them. *Journal of the Islamic University (Humanitarian Studies Series),* 17(2).

Syrian Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Authority, (2021), Financial Action Group, on the Internet, on 12/1-2021 http://cmlc.gov.sy/international-standards/fatf/

United Nations Office on Drugs & Crime, (2015). *Mechanism for Reviewing the Implementation of the United Nations Convention against Corruption*, State of Palestine Review Report.

Zapata, W Moreno-Brid, JC. & Garry, S. (2014). *Prevention of Money Laundering and of the Financing of Terrorism to Ensure the Integrity of Financial Markets in Latin America and the Caribbean*. CEPAL - Serie Estudios y Perspectivas. N° 158.

Zinedine, J. (2014). *The role of banks in combating money laundering*. Master's thesis, University of Oum El Bouaghi, Algeria.